

السودان: يجب أن يكون نشر القوات الجديدة فوراً وأن تمتلك الموارد اللازمة لحماية حقوق الإنسان

رَحِّبَت منظمة العفو الدولية اليوم بتصويت مجلس الأمن الدولي بالإجماع الليلة الماضية على إرسال قوة معززة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى دارفور، بالسودان، ، ولكنها حذرت من أنه يتعين لهذه القوة أن تنتشر على وجه السرعة وأن تزود بالموارد الفعالة وتتلقى الدعم الكامل من جانب الحكومة السودانية.

وقالت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، إيرين خان، تعليقاً على صدور قرار مجلس الأمن: "إن مئات الآلاف قد لقوا مصرعهم بسبب النزاع في دارفور، بينما سُرد ما يربو على مليوني شخص من ديارهم نتيجة لهذا النزاع. وحقيقة الأمر أن الناس في دارفور يعيشون وسط أزمة إنسانية جماعية وأزمة متفاقمة لحقوق الإنسان. ولا يستطيع هؤلاء الانتظار أكثر للحصول على الحماية: ويجب أن تُقدّم هذه الحماية لهم فوراً وعلى نحو فعال، وضمن صلاحيات كاملة لحماية المدنيين من أي عنف جديد".

إن تبني مجلس الأمن الدولي أمس القرار 1768 يعطي بعض الأمل الذي طال انتظاره من قبل ملايين الدارفوريين. ولكن من الضروري تماماً الآن أن توفر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموارد اللازمة لنشر قوة فعالة على وجه السرعة، على أن يتضمن التفويض الممنوح لها مكوناً قوياً لحقوق الإنسان. ويجب أن يتضمن هذا القدرة والسلطة اللازمتين لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، بما في ذلك جميع حالات الاغتصاب وغيره من صنوف العنف الجنسي، وكذلك إصدار تقارير علنية عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان.

ويتعين على الأمم المتحدة ضمان أن تشرف القوات التي سيتم نشرها في الإقليم، الذي يزدحم بمختلف أصناف الأسلحة، على نزع أسلحة مليشيا الجنجويد المدعومة من الحكومة وتسريح أفرادها. فالقرار الجديد لا يسمح للقوات إلا بمراقبة "ما إذا كان هناك وجود لأي أسلحة أو لمواد تتصل بها في دارفور"، وينبغي تقويته على وجه السرعة.

وحثت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن الدولي أيضاً على ضمان التنفيذ الفعال والسريع للحظر المفروض حالياً على توريد السلاح إلى الإقليم.

وقالت إيرين خان: "بالنظر إلى السجل السابق للحكومة السودانية في عرقلة نشر مثل هذه القوات، فإننا نحث الحكومة على تيسير النشر السريع للقوة الجديدة". واختتمت بالقول: "إن أهالي دارفور قد سمعوا الكثير من الكلام وكثرة من القرارات. وقد حان الآن زمن العمل الفعال".